خطة العمل للإصلاح الإقتصادي والإجتماعي
٢٠١٢ ـ ٢٠١٥

سبعة محاور لتنفيذ الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي في لبنان

أيلول ٢٠١٢

للمزيد من المعلومات، الرجاءالإتصال بالمستشار سمير الضاهر
على البريد الإلكتروني التالي:
seldaher@pcm.gov.lb

قائمة المحتويات

اولاً. المبادىء التوجيهية وأولويات السياسة الإقتصادية والإجتماعية - ٥ -

ثانياً. مقومات الإصلاح - ٦ -

١. إدارة الدين العام وإصلاح المالية العامة - ٦ -

الدين العام - ٦ -

إصلاح السياسة المالية - ٧ -

٢. تنمية القطاع الخاص - ٩ -

٣. إعادة تأهيل البنية التحتية - ١٠ -

الطاقة - ١٠ -

النقل - ١١ -

المياه والصرف الصحي - ١٢ -

البيئة - ١٣ -

الإتصالات - ١٣ -

٤. التنمية البشرية - ١٤ -

٥. التنمية المناطقية والبلدية - ١٦ -

٦. الإصلاح المؤسساتي والاداري - ١٦ -

٧. عوامل مساعدة أخرى - ١٧ -

ثالثاً. الملحق: مصفوفة إجراءات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي - ١٨ -

أولاً - المبادىء التوجيهية وأولويات السياسة الإقتصادية والإجتماعية

١. يتميّز لبنان بموارد مهمة، من رأس مال بشري، وجغرافيا فريدة وقدرة عالية على التواصل مع المحيط، وهي صفات تغني لبنان بميزات تفاضلية على المستويين الإقليمي والعالمي. غير انه يحتاج إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستدامة، والى خلق فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية على نطاق يكفي لترسيخ الوئام الأهلي والحد من الهجرة. ويتطلب هذا الأمر توجيه الإقتصاد نحو القطاعات والأنشطة القائمة على المعرفة والإبتكار، المرتكزة على طاقاته الوافرة من الموهبة والخبرة. ولتحقيق الأهداف المنشودة، لا بد من تركيز الجهود في لبنان على زيادة الإنتاجية في المجالات التي تحمل ميزة تفاضلية نسبية تمكّن الإقتصاد اللبناني من تعزيز موقفه التنافسي، بحيث يصبح مركزاً إقتصادياً مهمّاً قادراً على توسيع حجم السوق المحلية وتمدّدها إلى خارج حدوده الجغرافية الضيقة. وذلك ممكن التحقيق من خلال الاستفادة من طاقاته البشرية داخلياً وتصدير الخدمات في قطاعات الإقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى تصدير السلع والخدمات - حيث أصبح له مركز مرموق في بعض المجالات - بدلاً من تصدير الموارد البشرية.

٢. في ظل اتّباع السياسات السليمة، يستطيع الإقتصاد اللبناني تحقيق تطوّرات أكبر وأسرع، في وقت تلتزم فيه الحكومة دعم المبادرات التي من شأنها تعزيز قدرات الإقتصاد على النمو، ونعني هنا مبادرات القطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الرئيس للعجلة الإقتصادية. وتسعى الحكومة إلى رسم أطر سياسة إقتصادية عامة وتعزيز قدراتها، من خلال اعتماد إستراتيجية شاملة ومتكاملة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية والمؤسسية والمالية، مما يخفّف من العوائق الهيكلية القائمة منذ عقود التي حالت دون تحقيق النمو الإقتصادي المنشود وخلق فرص عمل جديدة. كما حدّت هذه العوائق من قدرات القطاع الخاص على التوسّع والمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية. لذلك فإنّ أية خطوة في التنمية الإقتصادية والتنشيط تفترض التركيز على تفعيل عناصر مثلث النمو الإقتصادي في لبنان اليوم الذي يتكوّن من:

- تشجيع حركة الرساميل الوافدة والتحويلات بغية خلق استثمارات جديدة من خلال توفير الاستقرار وتأمين مناخ مشجّع على الإستثمار للبنانين وغير اللبنانين مع تقديم تسهيلات لذلك.
- تنشيط حركة الصادرات اللبنانية التي يفترض بها تحقيق نموٍّ يتراوح بين١٢ و٢٠٪ سنوياً ما يعزّز ميزان المدفوعات ويقلّص عجز الميزان التجاري.
- تنشيط حركة السياحة عبر اعتماد آليات أكثر فعالية من ممارسات الإرتجال الحالية.

تعزز هذه العناصر مجتمعةً مصادر العملات الأجنبية وتؤمّن فرص عمل بشكل أفضل وأوفر. وتركّز الخطة على دور القطاع العام في تأمين الأطر المؤاتية لتمكين الاستثمار الخاص المولّد لفرص عمل ذات قيمة مضافة عالية في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، من زراعة وصناعة وسياحة وتجارة. أي ان لا تتدخّل الدولة أو الحكومة في سياسات هذه القطاعات التي يستثمر بها القطاع الخاص. وتهدف مجموعة الإصلاحات التي وضعتها الحكومة في هذا الإطار إلى التالي:

(أ) إستعادة العافية المالية المستدامة على المدى المتوسط من خلال معالجة مسألة الدين العام ووضع استراتيجية فعّالة لتخفيض حجمه وتحسين إدارته.
(ب) تعزيز السياسات وسنّ التشريعات والأنظمة التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار ودعم القطاع الخاص في تحريك العجلة الإقتصادية وتحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي.
(ج) تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية المتهالكة لتأمين حاجات ومتطلبات الشركات والأسَر اللبنانية من كهرباء ونقل وإمدادات المياه والصرف الصحي والمعلومات والإتصالات، وذلك بشكل كـــافٍ، وبأسعار معقولة تتناسب مع نوعية وجودة الخدمة المتوفرة. إضافةً إلى وقف التدهور البيئي وما يرافقه من تدمير للمواقع الطبيعية من شواطئ البحر وأحواض الأنهار والأودية، إضافة إلى الحفاظ على التراث الحضاري والمعماري والثقافي.
(د) تعزيز برنامج التنمية البشرية من خلال تحفيز الدمج والتكافل الإجتماعي ورفع قدرة الحصول على الخدمات والبرامج في مجالات الصحّة والتعليم والحماية الإجتماعية لذوي الحاجة، وذلك، عبر تصميمٍ وتنفيذٍ دقيق للبرامج يضمنان

وصولها بشكل عادل إلى كافة الشرائح الإجتماعية، إضافة إلى توفير التعليم الجيّد في مختلف المراحل الدراسية، لأنّ هذا الأمر يعتبر أساساً لبناء إقتصاد المعرفة. كما تهدف هذه الاصلاحات الى تمكين جميع المواطنين من الإستفادة من الرعاية الصحية بأسعار معقولة، وتنظيم عمليات الرعاية الإجتماعية الأساسية من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص. اما في ما يخصّ الحماية الإجتماعية، تركز الحكومة على موضوع نظام التقاعد (ضمان الشيخوخة) للفئات العاملة في القطاع الخاص التي تفقد كل التقديمات الصحية والإجتماعية لحظة بلوغها السن القانوني للتقاعد. ويُعد ذلك مشكلة أساسية للطبقة العاملة التي تقدم خدماتها للقطاع الخاص وتخرج من دون غطاء صحي أو راتب تقاعد على مدى الحياة. لهذا يجب العمل على تأمين مصادر تمويل إضافية لهذا النظام، حيث تبرز مجالات لتوظيف أموال الضمان الإجتماعي في قطاعات مختلفة تساهم في زيادة المردود. يملك الضمان الإجتماعي حالياً أكثر من ٩٠٠٠(تسعة آلاف) مليار ليرة لبنانية يأتي معظمها بشكل سندات خزينة وهي معرضة لان تفقد قيمتها الشرائية نتيجة التضخم. كما استحدثت الحكومة برنامجاً يستهدف فئات المجتمع الأكثر عرضة للخطر - من فقراء ومسنين ومحرومين – عبر وضع شبكات أمان مستدامة.

(ه) الترويج لاستراتيجية تنموية، إقتصادية وإجتماعية تشمل مختلف المناطق اللبنانية وتؤمّن فرص عمل خارج المراكز التقليدية - بيروت الكبرى وجبل لبنان- حيث تتركز حالياً معظم الأنشطة الإقتصادية. كما تسعى الخطة الى إقامة مجمّعات صناعية أو إنشاء مُدن صناعية زراعية لما يتوافق ذلك وهدف الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة ورفع الضغوط عن العاصمة وضواحيها.كما وجب ان تتكامل جميع هذه االمشاريع الانمائية والاقتصادية ضمن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية التي أقرتها الحكومة اللبنانية في العام ٢٠٠٩.

(و) تنفيذ إصلاح مؤسسي وإداري شامل يهدف إلى رفع مستوى وقدرات الخدمة المدنية وتحسين الحوكمة على صعيد مؤسسات القطاع العام.

(ز) إدخال عوامل مساعِدة للإصلاح، مثل تنفيذ خطة تحسين القدرات الإحصائية للدولة، وتدعيم لجنة المؤشّر ومجلس الأسعار ومجلس إدارة الضمان الإجتماعي، فضلاً عن إقرار قانون سلامة الغذاء، ومحاربة الفساد في الإقتصاد، وبناء إطار واضح لعمليات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة لإدارة الاصول والأملاك العامة. ومن الضروري أيضاً إعادة تفعيل دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي عبر إحياء الهيئات الثلاثية التمثيل المؤلفة من العمال وأرباب العمل والدولة.

مرفقاً بهذا التقرير مصفوفة تفصّل الإجراءات والمشاريع المحدّدة على المدى المتوسّط لتنفيذ محاور الإصلاح السبعة المذكورة. وتشير المصفوفة، حيث تتوفّر المعلومات، إلى التقديرات المالية الواجب توفرها لانجاز هذه الاجراءات والمشاريع ووقع ذلك على الموازنة العامة، خصوصاً في ما يتعلق بالإستثمارات المرتبطة بقطاع البنى التحتية. غير انه لم يتم التطرق الى تقديرات الموازنة اللازمة للاصلاح في قطاع التعليم، كذلك الأمر بالنسبة إلى قطاعي الأمن والدفاع اللذين ابقيا خارج نطاق هذه الخطة.

ثانياً - مقومات الإصلاح

١- ادارة الدين العام، إصلاح المالية العامة، ومنهجية الموازنة

- **الدين العام**

٣. يشكل حجم الدين العام المتزايد باستمرار منذ عقد ونصف استنزافاً مستمراً لموارد الدولة، اذ تشكّل خدمة الدين العام العبء الأكبر على الموازنة العامة بعد رواتب وتعويضات القطاع العام، حيث تبلغ نسبتها نحو ٤٠ ٪ من إيرادات الضرائب وثلث إجمالي العائدات، مما يحدّ من قدرة المالية العامة على تخصيص الإعتمادات اللازمة للإنفاق على الإستثمارات الضرورية لإعادة تأهيل البنى التحتية المتهالكة كما يحد من القدرة على تطوير نطاق ونوعية الخدمات المقدمة إلى المواطنين. لذلك يجري حالياً العمل على تعزيز قدرات وزارة المالية، في هذا السياق، من خلال إنشاء قسم لإدارة الدين العام في ملاكها، يشمل الوحدات الخلفية والوسطية والأمامية في إدارة الدين. ويتم هذا العمل بشكل مؤسساتي بالتنسيق بين الوزارة ومصرف لبنان.

٤. كما أطلقت وزارة المالية "الإطار لإدارة الدين العام للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥"، وذلك ضمن مخططها لوضع استراتيجية متوسّطة المدى لإدارة هذا الدين، ويشمل هذا الاطار خمسة أهداف رئيسة بعد الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بمختلف مكوّنات الدين، وهذه الأهداف هي:

(أ) الحد من مخاطر إعادة التمويل من خلال الحفاظ على نمط منظّم في عملية سداد الديون.
(ب) الحد من مخاطر إطفاء الدين بالدين وذلك عبر إطالة متوسط فترة سداد محفظة الديون.
(ج) الحد من المخاطر المتعلقة بخدمة الدين.
(د) تثبيت حصة الدين بالعملات الأجنبية ما تحت نسبة ٥٠٪ من إجمالي الدين العام.
(ه) زيادة حصة تمويل مشاريع الإستثمار من القروض الميسرة.

كذلك تعمل الحكومة على تشكيل وتفعيل عمل هيئة الأسواق المالية بعد صدور القانون الخاص بهذه الاسواق لما لها من دور كبير في توفير السيولة وتحسين القدرة على تحديد أسعار الأوراق المالية بما فيها سندات الخزينة.

٥. تلتزم الحكومة، في خطتها، وضع إستراتيجية فعالة وعملية لخفض الديون، مغايرة للنّهج المعتمد حتى الآن، بغية الوصول إلى حل دائم لمأزق الديون. وتهدف الحكومة إلى تخفيض حجم الدين بشكل مطرد على مدى السنوات السبع المقبلة، من ما يقارب ١٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون نسبة ١٠٠٪، أي ما يقارب النسبة المتفق عليها بموجب معايير التقارب في منطقة اليورو (وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم الالتزام بهذه النسبة يشكّل أحد أهم أسباب أزمة الديون التي تهز حالياً عدداً من الدول الأوروبية في منطقة اليورو). ومن أجل تحقيق الهدف المرجو، ستعتمد الحكومة على مزيج من السياسات الإقتصادية المحفزة للنمو، والتي تعمل الحكومة حالياً على تقييمها. كما تعمل الحكومة، على الاخص، على تقليص حجم العجز في مؤسسة كهرباء لبنان (الذي يشكل نسبة ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) لما لذلك من أثر ملموس على تقليص مجمل العجز، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تراجع معدل نمو الدين العام. بالاضافة إلى ذلك، يبدو ملحاً استخدام التدفقات المتوقعة من إيرادات "الصندوق السيادي الناتج عن عائدات النفط والغاز" وفق معايير متفق عليها، تحقق في آن معاً أهداف النمو والتنمية، وتحفظ حقوق الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة من هذه الثروة الوطنية، كما تساعد في خفض عبء الدين العام. وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية في استخدام هذه العائدات الى سداد مستحقات الدين العام، بما يحرر العائدات الضريبية لاستخدامها في مشاريع الاستثمار العام والتنمية. وتجدر الإشارة إلى أن نية الحكومة تتجه إلى إعطاء الأفضلية لتخصيص عائدات هذا الصندوق السيادي لسداد الدين العام حتى يتراجع إلى ما دون نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- **إصلاح السياسة المالية**

٦. وحيث ان احد اهداف الجباية الضريبية هو توفير العائدات المالية للدولة – وهذا ما يؤمنّه النظام الحالي- فإن الإصلاح الإقتصادي والمالي يتطلب إعادة تقييم للسياسة المالية مع التركيز على فعالية النظام الضريبي وعدالته، فضلا عن تأثيره على النمو الإقتصادي وتوليد فرص العمل. كما ستراعي الحكومة في سياساتها المالية المعتمدة التأثير المتوقع للمعدلات الضريبية الجديدة على نمو الصادرات ومستوى الإستثمار والإدخار، سيما وأن إعادة تأهيل البنى التحتية وتمويل البرامج المحدثة للحماية الإجتماعية تتطلب توفير مصادر مالية إضافية للحكومة. فقد تبيّن، بعد إعادة النظر في النظام المالي، أنّ التحدي يكمن في تحقيق أعلى مستوى من الفعالية مع المحافظة على العدالة. وقد هدفت الاصلاحات المالية في لبنان بشكل رئيسي إلى تخفيض العجز وتحقيق التوازن في المالية العامة. وترى الحكومة اليوم أنه يجب ان يكون الاصلاح المالي جزءاً من مشروع إصلاحي إقتصادي وإجتماعي متكامل، وأداة لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية للحكومة. كما يعتبر الإصلاح المالي ضرورة لجهة وضع الديون على منحنى انحداري. غير انه لا بد من توزيع أعباء هذا الاصلاح على جميع شرائح المجتمع بشكل منصف، ليكون مقبولاً ومستداماً. وستقوم الحكومة ببذل كل جهد ممكن للحد من التأثيره المحتمل لهذا الاصلاح على شريحة الفقيرة والمعرضة في المجتمع. لذا ستحرص الحكومة ، لدى وضع سياستها الاقتصادية، على أن توازن بين الخيارات الصعبة لتخفيض العجز العام من خلال زيادة الضرائب و/ أو خفض النفقات أو زيادة الإنفاق العام في محاولة لتحفيز الاقتصاد.

٧. أما في ما يتعلق بسياسة الإنفاق، فستسعى الحكومة إلى رفع مردود النفقات الرأسمالية من خلال تحسين التخطيط، وترشيق الهيكل الإداري للقطاع العام مع استغلال أفضل للكفاءات المحلية، إلى جانب ترشيد النفقات الإجتماعية والإعانات وتصويبها، وكذلك ضبط وإلغاء التحويلات إلى المؤسسات غير الفعالة. ومن المهم إعادة النظر في السياسات التي تفرّط بالإنفاق الجاري والإستهلاك في المرافق العامة بدلاً من الانفاق على الاستثمار والانتاج اللذان يساهمان في تفعيل الإقتصاد وخلق فرص العمل.

٨. وتسعى التدابير الإنفاقية المقترحة إلى: (١) ضبط كتلة الأجور في القطاع العام عبر مواكبة زيادتها بزيادة في الإنتاجية مع تعزيز التشغيل الآلي والحكومة الإلكترونية، و(٢) زيادة الإستثمارات في البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، و(٣) إعتماد قانون المناقصات وعقد النفقات الذي يناقش حاليا في البرلمان، و(٤) تنفيذ مشاريع عدّة من شأنها تخفيض النفقات العامة، خصوصاً في قطاع الطاقة.

٩. أما بالنسبة إلى الواردات، فيستلزم الإصلاح الضريبي، مفاضلات بين الضرائب المباشرة (على الدخل، والفائدة على الودائع والمعاملات العقارية ومكاسب رأس المال) والضرائب غير المباشرة (الجمارك والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الخاصة بفئات معينة من السلع والخدمات). اما في ما يتعلّق بالعائدات غير الضريبية، فيمكن للحكومة اعتماد خيار العائدات المستقبلية المتأتية من المؤسسات العامة (مثل قطاع الإتصالات)، أو خيار تحصيل عائدات مالية فورية جرّاء عمليات الخصخصة.

١٠. وتسعى الحكومة الى إدخال تغييرات عدّة على النظام الضريبي كي يصبح أكثر كفاءة وعدالة، مع المحافظة على تحقيقه الايرادات الكافية. ويمكن دراسة الخيارات التالية بهدف زيادة الإيرادات:

(أ) فرض ضريبة على مكاسب رأس المال المحققة على الممتلكات، التي قد تسفر عن ٧٥ مليون دولار أميريكي لمعدل ضريبي نسبته ٥٪، على أن يوقف العمل بالضريبة بعد خمس سنوات من الملكية، و٢٣٠ مليون دولار أمريكي معدل ١٥ ٪ على أن يوقف العمل بعد خمس سنوات من الملكية، و٥٧٥ مليون دولار أمريكي لمعدل ٢٥٪ مع وقف الضريبة بعد عشر سنوات من الملكية.
(ب) فرض ضريبة قيمية على الممتلكات المباعة، حيث أن معدل ١٪ يحقق نحو ٨٠ مليون دولار أمريكي من العائدات.
(ج) زيادة الضريبة على دخل الفائدة على الودائع المصرفية من ٥٪، حيث أن إرتفاع معدل الضريبة بنسبة ١٪ يسفر عن ٤٥ مليون دولار أمريكي من العائدات.
(د) زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪، حيث أن ارتفاع بنسبة ١٪ يحقق عائداً بنحو ٢٢٠ مليون دولار أمريكي.
(ه) زيادة ضريبة البنزين، حيث أن زيادة مبلغ ١٠٠٠ ليرة لبنانية إضافية على كل صفيحة ستحقق ٨٠ مليون دولار أمريكي.
(و) غرامات وعائدات بدل إشغال على المخالفات على الأملاك البحرية والنهرية تسفر عن قرابة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.
(ز) تحسين القدرة على الجباية بما في ذلك تحصيل الضريبة من المكتومين والمتهربين.

١١. اما في ما يتعلق بكيفية تحضير الموازنة العامة، تعمل الحكومة على تحسين إطار الموازنة العامة. وقد قامت وزارة المالية بمبادرات عدّة للاصلاح في الموازنة والادارة المالية كي تتواءم آليات تحضير الموازنة العامة مع أفضل الممارسات. وتم تنفيذ هذه الاجراءات بالتوازي مع اجراءات أخرى ترتبط بتطوير إدارة النفقات وإدارة السيولة، وإجراءات االمشتريات العامة من السلع والخدمات. وقد هدف ذلك الى تعزيز مفهوم، ومنهجية، وعملية الموازنة العامة، لجهة: (١) تحقيق الشمولية في العمل لكي تندرج جميع مؤسسات القطاع العام في الانفاق التشغيلي والرأسمالي، بغض النظر عن مصدر التمويل، و(٢) الحرص على أن تُحدَّد أولويات الانفاق بناء على أهداف ومعايير اقتصادية ومالية واجتماعية صارمة. لذلك، لا بد من النظر الى الموازنة العامة على انها أداة فريدة، وفرصة سنوية واحدة، لترجمة الرؤية الاقتصادية للحكومة الى برنامج عمل متوسط المدى يتضمن أولويات اصلاح محددة. ولهذا الغرض، يصار حاليا الى إنشاء وحدة للشؤون المالية-الإقتصادية الكلية داخل وزارة المالية.

٢- تنمية القطاع الخاص

١٢. تعمل الحكومة بشكل رئيس على تعزيز وتحديث التشريعات والأنظمة التي تؤدي إلى تفعيل وتشجيع استقطاب الإستثمار من القطاع الخاص، الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي ولخلق فرص العمل. وقد حددت الحكومة أولوياتها بتحسين مناخ الإستثمار وتحفيز الإستثمار المباشر من قبل القطاع الخاص كمكونين رئيسيين لإستراتيجيتها الهادفة إلى زيادة معدل النمو. اذ لا يزال تصنيف لبنان ضعيفاً بالمقارنة مع الإقتصادات الناشئة، وذلك في مؤشرات المساواة في الفرص، والنزاهة، والشفافية، واستشراف مناخه الإستثماري. كما أن تسهيل التجارة وتعزيز المنافسة هي من المتطلبات الضرورية لتحقيق نمو مستدام طويل الأمد وتقليص حجم الاقتصاد غير المنظم وتشجيع انخراطه في الاقتصاد الرسمي. كذلك هي الحال بالنسبة إلى تحفيز النمو وزيادة قدرة الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل بدورها نحو ٧٠٪ من إجمالي حجم الإقتصاد. لهذا، بدأت الحكومة بتنفيذ الإجراءات والمبادرات التالية:

١٣. (أ) تهدف الحكومة، في إطار "مبادرة تحسين بيئة الأعمال"، إلى تسهيل إنشاء الشركات الجديدة، وتشجيع توظيف العمالة المحلية، وتحفيز التنافسية. وتشمل المبادرات التي سبق وتم تحديدها وأعدت من قبل مختلف الوزارات والوكالات الدولية، إضافة إلى المبادرات التي تمت مناقشتها من قبل مجموعات عمل شارك فيها القطاعان العام والخاص، استناداً إلى بيانات وتصنيف لبنان الوارد في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" السنوي الصادر عن مجموعة "البنك الدولي". كما تلتزم الحكومة بتحويل لبنان إلى مركز تجارة إقليمي عبر زيادة التنافسية العالمية للمنتجات اللبنانية، من خلال تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد، وإعادة تنظيم إجراءات ورسوم الجمارك في المرافئ والمطارات، وإنشاء مناطق صناعية حرة. كذلك، تسعى الحكومة إلى تحضير الإتفاقيات الثنائية لتسهيل التجارة وتحفيز الصادرات اللبنانية، بالاضافة إلى تسريع المفاوضات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

١٤. (ب) وضعت الحكومة مشروع قانون حول "نظام الرهونات الواقعة على الأموال المنقولة" ، على أن يتم إقراره. وبذلك، سيتم إنشاء سجل موحد لحقوق الرهونات الواقعة على الأموال المنقولة. تهدف هذه المبادرة الى تسهيل نفاذ القطاع الخاص إلى قنوات التسليف، من خلال تعزيز حقوق المقرضين في الأموال المنقولة، ما من شأنه توسيع فئات الضمانات التي يمكن للمقرضين قبولها، وبالتالي تعزيز قدرات المؤسسات المتوسطة والصغيرة على الاقتراض. وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال:

- الإصلاح التشريعي (إن مشروع القانون هو حالياً قيد الدراسة ومن الممكن تقديمه إلى البرلمان قريباً).
- إنشاء سجل للرهونات الواقعة على الأموال المنقولة لتعزيز قدرة المقرضين على تقديم إشعار حول حقوقهم.
- زيادة الوعي وبناء القدرات بهدف زيادة المعرفة بين الأطراف المعنية، في القطاعين العام والخاص، حول فوائد الأنظمة الكفوءة للعمليات المالية المضمونة.

١٥. (ج) كما تقوم الحكومة بتطوير الإطار القانوني لأنشطة الأعمال والذي يحتاج إلى التحديث المستمر من اجل التكيُّف مع التغيرات في ممارسات الأعمال والإتجاهات العالمية، كما هو معمول به في دول أخرى. ذلك إن عدداً كبيراً من القوانين والأنظمة تنطبق على الأنشطة التجارية والأعمال، ومنها:

- القوانين التجارية الأساسية الواردة في القانون التجاري مثل العقود التجارية، وقانون الشركات وتسجيلها، والضمانات، والإعسار والإفلاس.
- القوانين الجديدة في المعاملات التجارية الحديثة، مثل أنظمة سوق المال، وقانون المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية المستهلك.
- قوانين تحكم عوامل رئيسية مثل قانون العمل، وقانون الأراضي، وقانون الضرائب.
- قوانين الإقتصاد العام مثل المشتريات، والإمتياز، وقوانين البناء والتشغيل وتحويل الملكية (BOT)، فضلاً عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والطاقة، والإتصالات السلكية واللاسلكية.
- القوانين التي تحفز على الإنخراط في الإقتصاد الرقمي مثل المعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني.

١٦. (د) إن تعديل الإطار القانوني الحالي للأعمال يشكل تحدياً تقنياً معقداً، إذ يتطلب إيجاد التوازن الصحيح بين تشجيع ريادة الأعمال والمبادرة والمخاطرة، مع حماية العملاء والدائنين والمساهمين من الأفراد. وتركز مبادرة الإصلاح هذه على القضايا الشاملة والمتشابهة في بيئة الأعمال. وبالتالي، فهي تهدف إلى تسهيل إنشاء مؤسسات الأعمال على نحو SARL، وحماية صغار المستثمرين في الـ SAL في إطار واضح لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى تسهيل النفاذ إلى قنوات التمويل عبر تعزيز حماية الدائنين والموردين، وعبر وضع قانون محدّث للضمانات، وسجل للضمانات، وإجراءات أكثر فعالية لعمليات التصفية. كما يجري حالياً العمل على تحديث قانون التجارة، بحيث تجهز المسودة النهائية لمشروع القانون الجديد خلال العام ٢٠١٢.

٣- إعادة تأهيل البنية التحتية

١٧. أدى العجز المالي العام المتكرر على مر السنين إلى تقليص قدرة الحكومة على تمويل برامج البنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة ودعم النمو الإقتصادي ومواكبته (زد على ذلك الطاقة الإستيعابية الضعيفة لمؤسسات القطاع العام في تنفيذ المشاريع الإنشائية الكبرى). كما وإن الإيرادات الضريبية تكاد لا تكفي لتغطية خدمة الدين والرواتب ونفقات الأمن. أما الإيرادات غير الضريبية الأخرى (مثل الإتصالات) فتغطي الحد الأدنى من النفقات الرأسمالية والصيانة والتحويلات (كالدعم لمؤسسة كهرباء لبنان) والنفقات المخصصة للإعانات وجهود الإغاثة. لذلك لا تملك الخزينة القدرة المالية الكافية على تمويل الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والمتوجبة منذ فترة طويلة في قطاعات الطاقة (نحو ٥ مليارات دولار أميريكي)، والمياه والصرف الصحي (١٠ مليارات دولار أميريكي)، والإتصالات (١-٢ مليار دولار أميريكي) والنقل. لذا ينبغي العمل على تنظيم وتحديث القطاعات التي في إمكانها جذب رؤوس الأموال الخاصة - مثل الكهرباء والنفط والغاز والإتصالات السلكية واللاسلكية - لأن تكون متاحة للتمويل الخاص الذي يجب أن يتم السعي اليه وتعزيزه كلما أمكن. بناء عليه، ثمة حاجة ملحة للإسراع في تمرير قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يتم البحث فيه منذ سنوات عدة. من جهة أخرى، تقوم الحكومة بتخصيص ما توفر من الموارد العامة بطريقة أولوية لما يلي:

(أ) الصيانة للحفاظ على مخزون البلاد من الأصول العامة والمعدات التي تنخفض قيمتها بسرعة نتيجة سوء الصيانة.
(ب) المجالات الإجتماعية وغيرها حيث مستوى العائد المالي على الإستثمار من شأنه أن يقلّص إحتمالات تمويلها من القطاع الخاص.

- **الطاقة**

قطاع الكهرباء

١٨. إن إصلاح قطاع الكهرباء هو إجراء جذري لا غنى عنه لتقديم خدمة مناسبة للشعب اللبناني، ولخفض تكلفة الأعمال للمنتجين المحليين، خاصة وان الكهرباء تشكل مدخلاً رئيساً في هيكل التكلفة المحلية. ذلك إن خفض دعم الميزانية لمؤسسة كهرباء لبنان يساعد على احتواء العجز، وبالتالي الدين، ويمهّد الطريق من أجل تحقيق الاستدامة المالية.

١٩. وقد تأثرت مؤسسة كهرباء لبنان سلباً بمشاكل رئيسة في الحوكمة والإدارة مما أدى الى خسائر كبيرة تقنية وغير تقنية، تبلغ نسبتها نحو ٤٠ في المئة من الطاقة المنتجة. وستقوم الحكومة للحد من هذه الخسائر بتعزيز القدرات التنظيمية لتشجيع إشراك القطاع الخاص عبر الإجراءات التالية:

(أ) مبادرة الكهرباء التي يمكن انجازها مؤلفة من ١٢ محوراً، وهي تعالج الوضع الصعب للقطاع وصولاً إلى تأمين الكهرباء بطريقة موثوقة، مستدامة وفعّالة. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى فترة إنتقالية تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات لتحقيق الأهداف. وتتضمن المبادرة مشاريع في الإنتاج والنقل والتوزيع بالتوازي مع تشركة مؤسسة كهرباء لبنان ومراجعة الإطار القانوني (القانون ٤٦٢ / ٢٠٠٢). وتسعى الحكومة إلى إنجاز هذه المشاريع.

(ب) تتماشى المحاور المقترحة في المبادرة مع ورقة السياسة العامة لقطاع الكهرباء التي أقرّها مجلس الوزراء في حزيران ٢٠١٠. كما وإن القانون الذي تمّ إقرراه في مجلس النواب أخيراً يشمل زيادة قدرات التوليد بنسبة ٧٠٠ ميغاواط (٤٥٠ ميغاواط عبر دورة مركبة غاز توربين (CCGT) و٢٥٠ ميغاواط عبر المحركات الترددية).
(ج) زيادة ٧٠٠ ميغاواط من طاقة التوليد الذي سيكون بالتوازي مع تأمين الغاز الطبيعي لـ CCGT عبر خط الغاز العربي و/أو بناء محطة للغاز الطبيعي المُسال.
(د) ان تأهيل محطات توليد الكهرباء في الذوق والجية مخطط له، وسوف يصار الى انجازه فور تأمين الطاقة المؤجرة من السفن و/ أو عبر الاستيراد.
(ه) انجاز حلقة ٢٢٠ كيلو فولت في المنصورية والذي يعتبر أمراً حيويا لاستقرار وإكمال شبكة ٢٢٠ كيلوفولت بالاضافة الى إزالة الاختناقات وتقليل خسائر النقل.
(و) ومن الضروري أيضا، إشراك القطاع الخاص في قطاع التوزيع عن طريق الإستثمار في بناء وتشغيل وصيانة أنشطة التوزيع، بما في ذلك القياس، الفوترة والتحصيل. ويجري حالياً تنفيذ إجراءات في هذا الصدد.

الإستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية

٢٠. إن الإستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز يشكلان أولوية بالنسبة الى لبنان، لما لهذا القطاع الحيوي من تأثير ايجابي على الإقتصاد الوطني إذا تم إكتشاف موارد قابلة للإستثمار من النفط أو الغاز في المياه اللبنانية ثم تطويرها. فضلاً عن أن عائدات مبيعات البترول من شأنها تعزيز إيرادات الخزينة وخفض عجز الميزانية. اضف إلى ذلك أن صناعة منتجات الهيدروكربون تؤدي إلى تنمية القدرات البشرية المحلية، عبر زيادة الطاقات التقنية، وتساهم في خلق فرص عمل للعديد من اللبنانيين، بالإضافة إلى تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر وتطوير البنية التحتية المحلية.

٢١. وبالرغم من عدم التأكد من وجود الموارد البترولية في المياه الاقليمية اللبنانية لغاية اليوم، فإن الشروط المسبقة لوجود البترول وتراكمه قد تأكدت من خلال المسوحات الزلزالية والظروف الجيولوجية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. وتأتي الإكتشافات المحققة في الدول المجاورة لتدعم هذا الرأي. وقد تم الاستحصال، لهذه الغاية، على أكثر من ١٢٠٠٠ كلم و٤٠٠٠ كلم مربع من المسوحات، كما تمّ الاستحصال على بعض البيانات من خلال استخدام أحدث التقنيات في هذه الصناعة.

٢٢. لا يملك لبنان موارد طبيعية كبيرة، وبالتالي فهو يعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة الخارجية ويستورد المنتجات البترولية لقطاعات النقل وتوليد الكهرباء والتدفئة والصناعة وغيرها. لذلك، يشكلّ إستغلال الموارد البترولية البحرية أهمية إستراتيجية بالنسبة الى لبنان، كما وان الإكتشافات التجارية في المياه اللبنانية سوف تسمح بتخفيف الإستيراد وتعزّز مفهوم أمن الإمداد الطاقوي.

٢٣. أما بالنسبة إلى لإطار القانوني، فقد اعتمد مجلس الوزراء سياسة نفطية وأقرّ مجلس النواب قانون الموارد البترولية في المياه اللبنانية. وعليه، فإن مسودة العقد النموذجي، واتفاقية التشغيل المشترك والقواعد المحاسبية، هي قيد التحضير من قِبل فريق العمل المؤلف من وزارات عدة. كما أقرّ مجلس الوزراء مؤخراً قواعد وتنظيمات الأنشطة البترولية. كما تم إضافة إلى ذلك، إطلاق مشروع التقييم البيئي الإستراتيجي وذلك في إطار التحضير لجولة التراخيص الأولى.

- **النقل**

٢٤. يعاني قطاع النقل في لبنان من إستثمار ضعيف لا يرقى الى مستوى إحتياجات القطاع، بالاضافة الى ثغرات في الأنظمة والتشريعات، ومن بينها:

(أ) الضعف في الحوكمة لجهة تعدد الجهات المولجة بهذا القطاع وعدم التنسيق في ما بينها.
(ب) عدم وضع وإعتماد خطط وسياسات متكاملة.

(ج) ضعف الإطار التنظيمي، ونقص في القدرات وتحكم البيروقراطية بالعمل.
(د) بنية تحتية ضعيفة بالاضافة الى عدم توفر ادارة فاعلة لصيانة الطرق وغيرها من المنشآت.
(ه) تغطية غير كافية لقطاع النقل ونوعية متدنية للخدمات، إختناقات مرورية، تلوث الهواء وارتفاع في عدد حوادث السير.

٢٥. طُرِحَت إستراتجية الحكومة لقطاع النقل للمناقشة في مجلس الوزراء، ويتم حالياً مناقشة مفصلة لإجراءاتها التطبيقية وهي تهدف الى :

(أ) تأمين وسائل نقل عامة فاعلة وبتكلفة مقبولة للعموم.
(ب) تأمين وسائل نقل متنوعة.
(ج) تأمين بنية تحتية للنقل ذات جودة عالية.
(د) تأمين السلامة العامة المرورية.
(ه) العمل على تخفيض الأعباء المالية على الحكومة مع تحسين الخدمة للمواطنين.

- **المياه والصرف الصحي**

٢٦. تهدف الإصلاحات الحكومية في قطاع المياه والصرف الصحي إلى تحسين التغطية وضمان استمرارية إمدادات المياه في كل أنحاء لبنان، من خلال زيادة سعة التخزين، والحد من الهدر والتسرب في شبكات الإمداد، وتوسيع التغطية لشبكة االري، بالإضافة إلى زيادة مستويات جمع ومعالجة المياه المبتذلة. ومن المرتقب تحقيق إنجازات منها تنفيذ مشروع نهر الليطاني، المرحلة الأولى من خطة تزويد بيروت الكبرى بالمياه، المعروفة بمشروع ناقل الأولي. كما تبرز ضرورة إنشاء أجهزة مختصة لدرس ومراقبة تطوّر حركة المياه الجوفية في كلّ المناطق اللبنانية وتحديث البيانات والمعطيات بهذا الخصوص.

٢٧. أقر مجلس الوزراء في جلسته في ٢٠١٢/٣/٩ إستراتيجية وطنية لقطاع المياه اعدتها وزارة الطاقة والمياه. وتحدد الاستراتيجية برنامجاً طموحاً للاستثمار الرأسمالي، بما يعادل حوالي ١٠ مليار دولار أميركي (تشمل بناء ١٨ سداً و٢٣ بحيرة اصطناعية). في هذا الاطار، تأتي الاهمية القصوى في انجاز دراسة جدوى دقيقة، توضح الأولويات الاقتصادية والمردود المتوقع، لجميع مكونات الاستثمار في هذا المشروع، نظراً لكبر حجم تأثيراته على الموازنة العامة. إضافةً إلى تحسين إدارة موارد المياه في لبنان (الانتاج، النقل والتوزيع لمياه شفة وري، تجميع ومعالجة الصرف الصحي). كما تشمل الإستراتيجية معالجة ضعف التنسيق بين المؤسسات الذي يعاني منه القطاع وتقييم عمليّة تطبيق القانون رقم ٢٢١ (تنظيم قطاع المياه)، ومنها على سبيل المثال إعادة هيكلة وتنظيم وزارة الطاقة والمياه، بالإضافة إلى إيجاد الحل للمشاكل الناجمة عن عدم الكفاءة الفنية والمالية والتجارية لمؤسسات المياه على مستوى المناطق، لا سيما تطوير نظام لمراقبة أداء هذه المؤسسات وإعادة هيكلة التعرفات لمياه الشفة والري وتطبيق تعرفة على الصرف الصحي. كما تعالج الاستراتيجية الثغرات الموجودة في الإطار القانوني الحالي التي تعيق مشاركة القطاع الخاص وإنشاء جمعيات مستهلكي المياه. وتتضمن الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه مبادرات تتعلق بالتوعية والترشيد على استخدامات المياه إضافة إلى مواضيع بيئية كتحسين نوعية المياه وحماية مصادرها، والتغيير المناخي وتأثيره على الموارد المائية.

٢٨. إن تحديد أولويات الإستثمار هو أمر أساسي لزيادة القدرة على تحقيق استمرارية إمدادات المياه والتوسع السليم في مرافق معالجة المياه المبتذلة ومرافق التخزين. كما أن التطبيق الفعال للقانون ٢٢١، بما في ذلك شغل المناصب الشاغرة في الهيكل التنظيمي لمؤسسات المياه يعتبر شرطاً ضرورياً لتحسين أداء القطاع، حيث يوفر لإدارات منشآت المياه الاستقلالية اللازمة لأداء المهام المسندة إليها بموجب القانون، خاصة وإن كفاءة إدارة مرافق المياه أمر حاسم لتحسين هذا القطاع. وتلتزم الحكومة بمواصلة الإصلاحات المؤسسية اللازمة، بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص، ووضع سياسات التعرفة على أساس حجم الطلب لمياه الشفة ومياه الصرف الصحي ومياه الري.

■ البيئة

٢٩. لا تهدف حماية البيئة إلى حماية صحة المواطنين فحسب، بل الى المحافظة ايضا على مكوّن أساسي من رأس مال الوطن وثروته الجغرافية الفريدة من نوعها. ويواجه لبنان العديد من المشاكل والتحديات البيئية وأهمها تلوث الهواء والماء وازمة معالجة النفايات الصلبة، بالاضافة الى تراجع المساحات الخضراء. وفي هذا الصدد، تعتزم الحكومة معالجة هذه المشاكل وفقاً لأولويات واضحة المعالم، وهي تعمل على وضع أطر تنظيمية وقوانين للتخفيف من تداعيات التأثيرات البيئية السلبية على المجتمع اللبناني.

٣٠. ان أبرز المشاكل التي تعتبر معالجتها أمراً حيوياً ضرورياً هي إدارة النفايات الصلبة، والكسارات، وإعادة التحريج. وفي وقت يبدو ممكناً التوصل إلى حل لأول مشكلتين في المدى القصير المنظور، غير ان إعادة التحريج تحتاج إلى وقت طويل لتظهر نتائجها، وبالتالي لا بد من بدء العمل بهذا الموضوع بأسرع وقت ممكن بغية تحقيق نتائج جيدة في المستقبل القريب.

٣١. وفي ما يتعلق بموضوع معالجة النفايات الصلبة على وجه الخصوص، فمن المتوقع أن يرتفع حجم هذه النفايات بنسبة تفوق ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، في وقت تدار فيه المكبات العشوائيّة بشكل سيء. كما بلغت القدرة الاستيعابية للمكبات في المناطق مثل صيدا وبرج حمود حدودها القصوى. إضافة إلى ذلك، ما زالت عمليّة التخلص من النفايات الصلبة في المناطق الريفية تعتمد طرقاً تقليدية وبدائيّة، مما يتسبّب بمخاطر عالية على موارد المياه التي بدورها تؤثر على واقع الصحة وعلى الأنشطة السياحية. كما وتحتاج المطامر الصحية المتْخمة إلى أن تدار بطريقة مختلفة جذرياً. ونظرا لدقة معالجة إدارة النفايات تدرس الحكومة الحالية سبل معالجة جديدة متطورة وحديثة للحد من هذه المشكلة.

٣٢. أمّا الاستخدام المفرط للمقالع فيشكّل عبئا كبيرا على البيئة، خاصة وأنّ العديد من المحاجر غير مرخصة، فينتهك غالبية مشغّلي هذه المرافق القوانين في مجال الاستخراج وإعادة التأهيل. لذلك يبقى تطبيق القانون مشكلة رئيسة تعمل الحكومة على إصلاحها في هذا المجال.

■ الإتصالات

٣٣. تشير النتائج المستخلصة من الدراسات التي أجرتها منظمات دولية مختلفة إلى أن لبنان يسجل موقعاً متراجعاً عن باقي دول المنطقة في مجال تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وإن الاستمرار في التقصير في تطوير القطاع، دون تغيير في السياسة القطاعية، يجعل من الصعب على لبنان أن يحقق طموحاته بإستعادة قدرته التنافسية على الصعيد الدولي، وجذب الإستثمارات اللازمة، إذا لم يغير سياساته القطاعية.

٣٤. تدرك الحكومة أن تطور الإقتصاد الرقمي، على المستوى العالمي، يسير بخطى متسارعة. لذلك فان تعثر لبنان في معالجة مختلف المسائل الأساسية العاجلة المرتبطة بهذا القطاع يؤدي الى اتساع الفجوة في تطوير قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات القائمة حالياً بين لبنان والدول المجاورة. مما يعني أن ما يبدو عائقاً في الوقت الحاضر مؤهل لان يتحول الى عقبة هيكلية أساسية تحول دون تحقيق التطور الإقتصادي والإجتماعي المنشود.

٣٥. في ضوء ما سبق، ستقوم الحكومة باتخاذ الخطوات التالية وفق ما يلي:

(أ) الإسراع في إنجاز الإصلاحات الهيكلية لهذا القطاع حيث يشكل الوقت عاملاً حاسماً.
(ب) الإعتماد على القطاع الخاص ورأس المال الوطني والخارجي لجذب الإستثمارات المطلوبة، والحد من الإعتماد على موازنة الحكومة.
(ج) إعادة النظر في مستوى الضرائب المفروضة على خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية.
(د) إتاحة الفرص لتقديم أحدث المنشآت وتزويد المستهلكين بخدمات الإتصالات المتطورة والبنى التحتية اللازمة في قطاع الإتصالات.
(ه) إنشاء سوق الإتصالات السلكية واللاسلكية (من خلال تطبيق القانون ٤٣١) على أن يخضع هذا السوق للتنظيم والحوكمة من قبل الهيئة الناظمة للإتصالات، ما يضمن في كل الأوقات وجود منافسة عادلة وعدم عرقلة الابتكار.

٣٦. إن واقع الحال يقتضي تنفيذ القانون ٤٣١ فوراً وذلك تمهيدا للانتقال السليم من قطاع تديره الحكومة كلياً إلى قطاع يسمح بالمنافسة التامة. كما يتوجب، على وجه الخصوص، خصخصة شركتي الخلوي وطرح جزء من الأسهم العائدة لكل منهما في بورصة بيروت أمام المستثمرين اللبنانيين، مع الإشارة إلى أن لبنان هو الدولة الوحيدة في العالم التي لا تزال تملك قطاع الإتصالات الخلوية.

٣٧. ستمضي الحكومة قدماً في مناقشة وبناء توافق في الرأي قبل البت بالقضايا الأساسية التي تتحكم بمستقبل القطاع، ما يتيح للقطاع الخاص دخول سوق الإتصالات السلكية واللاسلكية، أو يدعم الإبقاء على الوضع الحالي من حيث إمتلاك وتشغيل جميع الشبكات من قبل الدولة اللبنانية. كما يتطلب تطوير القطاع أن تعمل الحكومة على معالجة مشكلة القطاع بشكل شامل بدلاً من اعتماد المقاربات المجتزأة. وقد صاغ الفريق الإقتصادي في رئاسة مجلس الوزراء وثيقتين لهذا الشأن، الاولى وهي مسودة للسياسة العامة للحكومة اللبنانية (٢٠١١)، اما الثانية فهي الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات (٢٠٠٥)، و تشملان كافة الأنشطة المكونة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

٣٨. تعمل الحكومة على بلورة القرارت المتعلقة بقضايا ومهل زمنية مرتبطة بقطاع الإتصالات، وهي:

(أ) نفاذ مهل تراخيص مقدمي ومزودي خدمات الإنترنت التي تجدد سنوياً (ك١ ٢٠١٢).
(ب) نفاذ المهل التعاقدية لإدارة شركتي الخلوي في ك٢ ٢٠١٢، (وقد تم تمديد هذه المهل).
(ج) نفاذ ولاية مجلس إدارة الهيئة الناظمة للإتصالات (شباط ٢٠١١).
(د) إعطاء الهيئة الناظمة للإتصالات صلاحياتها المنصوص عليها قانوناً.
(ه) تعيين أعضاء مجلس إدارة ليبان تيليكوم.

٤- التنمية البشرية

٣٩. تعيد الحكومة النظر بجوانب رئيسية للسياسات الإجتماعية في لبنان وتحديثها، لا سيما في ما يتعلق بنظام التقاعد والتأمين الصحي. وتسعى الحكومة الى إنجاز الإصلاحات العائدة لتعويض نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص بحيث يصار إلى استبدال النظام الحالي الذي يستند إلى دفع مبلغ مقطوع عند نهاية الخدمة، بنظام بديل يعتمد آليات الرواتب التقاعدية مدى الحياة. فيما يتوجب، في الوقت نفسه، العمل على إدخال تعديلات مقياسية إلى نظام الرواتب التقاعدية في القطاع العام لضمان استدامته. كما يهدف الإصلاح أيضاً الى تأمين تغطية صحية أساسية لجميع المواطنين اللبنانيين، حيث يفضل أن تكون التغطية الصحية شاملة، غير أنّ ذلك قد يتطلب جدولة على مراحل خلال فترة من الزمن.

٤٠. ستباشر الحكومة بإطلاق نظم للحماية الإجتماعية أكثر إنصافاً لتضمن حماية الفئات الأكثر عرضة (الفقراء، المسنّين والفئات المهمشّة) من خلال تصميم برامج فاعلة للمساعدة والدعم تستهدف هذه الفئات تحديداً. أما الإستمرار بدعم دون تمييز للسلع التي لا يتحكم لبنان بسعرها كمشتقات النفط، فهو غير منصف كونه يساعد الميسورين أكثر من الفقراء، وغير مستدام كونه يزيد حجم الدين ونفقات خدمته، مما يشكل ضريبة مستقبلية على كاهل المواطنين الفقراء والأغنياء على حدّ سواء. من جهة أخرى، أطلقت الحكومة اللبنانية "البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرا" في إطار شبكات الحماية الإجتماعية. ويقوم البرنامج ببناء قاعدة معلومات دقيقة حول واقع الأسر الفقيرة والمهمشةّ لجهة دخلها والواقع الإجتماعي الذي تعيش فيه. كما يحدد البرنامج قاعدة بيانات لهذه الاسر الاكثر فقراً بهدف إعطائها سلة من التقديمات الاجتماعية تشمل خدمات صحية وتربوية ودعم لفاتورة الكهرباء. وتسهل قاعدة المعلومات حول الاسر الاكثر فقرا للحكومة توجيه برامج الحماية الإجتماعية التي تنفذها نحو الفئات الأكثر حاجة. وبناء عليه، فقد وافق مجلس الوزراء، منذ فترة وجيزة، على إعطاء سلفة خزينة بقيمة ٢٨ مليون دولار أمريكي لصالح وزارة الشؤون الإجتماعية من أجل تمويل سلة التقديمات الإجتماعية العائدة لبرنامج دعم الأسر الأكثر فقراً.

٤١. تهدف المكونات الاجتماعية لبرنامج الحكومة الانمائي إلى معالجة عدد من النواقص الأساسية في مجال حقوق المواطنة الاجتماعية ومنها، على سبيل التحديد، الصحة والتعليم والحق في مستوى معيشي لائق بالاضافة الى إلمساواة الجندرية، وتمكين الشباب. وتبعاً لذلك، فإن المقترحات في هذا المجال تتراوح بين الحق الشامل بالخدمات لكافة المواطنين وصولاً إلى وضع برامج تستهدف مجموعات محددة منهم. ويعزز دمج قضايا الجندر والشباب في التخطيط الاجتماعي الأهلية والعدالة في توزيع الخدمات على جميع المواطنين، وخصوصاً بين الفئات المهمشة. كما يجب بناء قدرات الشباب في اتجاه ولوج مدروس لسوق العمل. وتعمل الحكومة على إنشاء برنامج لتأمين أول فرصة عمل للشباب والمساهمة في تمويله. وتهدف الخطة الحكومية ايضاً إلى تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية، باعتبارها نقطة التواصل الأولى بين المواطنين ونظام الرعاية الصحية، الذي سيساعد بدوره في تعزيز مفهوم الوقاية والحماية. ويجري التأكيد على أن الحصول على الرعاية الصحية الأولية، لا سيّما في المناطق النائية، والجودة في التعليم، هو حق للمواطن. لذا تسعى الخطة الى تأمين التغطية الصحية وتطوير برامج الطفولة المبكرة، فضلاً عن التدريب المهني وضمان الجودة في مؤسسات التعليم مع التأكيد على أهمية دمج أصحاب الاحتياجات الخاصة في كافة هذه المراحل. وقد أكدت الحكومة على ذلك من خلال "البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً"، وعزمها على إصلاح النظام التقاعدي، وتنفيذ المبادرات حول التنمية المستدامة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال برنامج منسّق على مستوى العائلة وعلى مستوى المجتمعات المحلية. ومن هنا تأتي أهمية برنامج إصلاح نظام الراتب التقاعدي نظراً لغياب أي تغطية بعد سن التقاعد لدى شريحة كبيرة من العاملين بأجر. كما تعمل المبادرات المجتمعية التنموية الى تخفيف الفوارق المناطقية وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية من خلال المشاركة بين كافة الأطراف المعنية.

٤٢. تعتبر الحكومة أن هذه المشاريع تنتظم في إطار برامج شبكات الأمان الإجتماعي والخطوط الأساسية التي حددت كأولويات في الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية. غير انه، وسعيا منها لضمان التأثير التراكمي لهذه المشاريع، ستعاين الحكومة هذه المشاريع في سياق رؤية طويلة الأجل، وتبعا للأولويات الإجتماعية والإقتصادية في لبنان. ويشمل هذا الامر الترويج لبرنامج حماية اجتماعية متكاملة، تقوم على سياسات اقتصادية عريضة تستند الى نمو يشمل جميع الفئات الإجتماعية وزيادة فرص العمل.

٤٣. أما في قطاع التعليم، فالمحاور الرئيسية للإصلاح التربوي في لبنان تستند الى رؤية تهدف الى توفير التعليم الجيّد على أساس تكافؤ الفرص في الإلتحاق ومتابعة الدراسة والنجاح، مما يساهم في التنمية الإقتصادية المبنية على المعرفة ويساعد في تسهيل عملية الإندماج المجتمعي . كما تهدف هذه الرؤية الى ترسيخ رسالة من أهم مبادئها الاضطلاع بدور قيادي في إعداد المواطن المفكر المنتج، القادر على التعلم الذاتي، الذي يشكّل اساساً للتعلم المستمر مدى الحياة، بالاضافة الى تربيته على الانتماء الوطني في مجتمع تسوده العدالة والحرية والديمقراطية والسلام. تعمل وزارة التربية على وضع رؤيتها موضع التنفيذ في إطار خطة عمل التطوير التربوي في مجالات التعليم العام ما قبل الجامعي والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي، مع التزامها مضامين الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم والخطط التي سبق إقرارها، والتكامل معها، إنطلاقا من تنفيذ دراسات وبرامج ومشاريع تندرج في إطار محاور الخطة. ومن أهم مكونات هذه الخطة ما يلي:

(أ) تحسين نوعية التعليم في المرحلتين الإبتدائية والثانوية بعدما تمّ تحديث المناهج بشكل ملحوظ، مع الحرص على متابعة تحديث هذه البرامج وتمهين التعليم والإعداد والتدريب إضافة إلى تطوير إدارة الشأن التربوي وتحديث هيكلية الوزارة وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والسلطات المحلية والمجتمع المدني، وذلك تماشياً مع الركب الحضاري وتقدم المجتمعات في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، ولاسيما بفضل الثورات العلمية والتقنية في عصر إقتصاد المعرفة.
(ب) إطلاق برنامج لتوسيع نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
(ج) مواءمة مخرجات التعليم المهني والتقني والعالي وحاجات المجتمع مع متطلبات وفرص سوق العمل وإقتصاد المعرفة من خلال إطار وطني للمؤهلات، بما فيه تشجيع وتعزيز وتحديث برامج التدريب المهني والتقني، وتعزيز تدريس اللغات العربية والأجنبية وضمان جودتها.
(د) الحرص على جودة ومستوى التعليم الرسمي والخاص عبر مراقبة ومتابعة فعالة وفق مؤشرات ومعايير واضحة وشفافة ، بما في ذلك العمل على إنشاء هيئات وطنية مستقلة لضمان الجودة في التعليم العام والمهني والتقني والعالي.
(ه) إنشاء جهاز وطني للتقويم على مستوى المنظومة التربوية بجميع مكوناتها.

٥- التنمية المناطقية والبلدية

٤٤. يعيش ما يقارب نصف سكان لبنان اليوم في بيروت وجبل لبنان، وتستحوذ هذه المنطقة على معظم النشاط الإقتصادي في البلاد. وإذا كان الإزدهار والرخاء الإقتصادي للمناطق يعتمد أساساً على دينامية المدينة الرئيسة في كل منطقة، فإنه من المهم تنفيذ مشاريع التنمية المحلية في المناطق الريفية والمناطق النائية وتلك الواقعة خارج منطقة بيروت الكبرى و التي تمثل بدورها النصف الثاني من السكان.

٤٥. واذ لم تجد المناطق الريفية النائية / المناطق القروية والمدينية غير الرئيسة حتى الآن وسائل تسمح لها بتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة. لذا، تنوي الحكومة العمل على تشجيع وتعزيز التنمية المحلية، وخصوصاً في البلديات الضعيفة من الناحيتين المالية والمؤسساتية. وتجدر الإشارة إلى أنه في العديد من الدول، لعبت مؤسسات تمويل البلديات دوراً فاعلاً كأدوات وآليات لتمكين البلديات والحكومات المحلية. كما أنّ المساعدة من أجل بناء القدرات، يساعد البلديات أو إتحادات البلديات في وضع سياسات تنموية متوسطة الامد. وتدرس الحكومة إمكانية إنشاء صندوق للتنمية البلدية يلعب دوراً في تأمين تمويل طويل الأمد لمشاريع البنى التحتية (من صرف صحي ومعالجة نفايات صلبة ونقل) ومشاريع تنموية أخرى في البلديات. ويأتي هذا جنباً الى جنب مع سياسة الحكومة الرامية الى إعطاء السلطات المحلية حرية أكبر، في إطار مشروع قاون اللامركزية الادارية الذي تتم مناقشته حالياً.

٤٦. تعتزم الحكومة العمل على تنفيذ خطة عمل إستراتيجية التنمية الإقليمية التي أعدتها رئاسة مجلس الوزراء في العام ٢٠٠٩. وسيتم تعميم وسائل التنفيذ للحفاظ على البنية الإجتماعية للقرى اللبنانية، والقيام بذلك يتطلب توفير ما يكفي من الموارد، بما في ذلك التمويل من القطاع الخاص.

٤٧. من المهم الحد من اعتماد المناطق الريفية كلياً على التجمعات الكبيرة في ما يتعلق بالتجارة وتوفير فرص العمل والخدمات وذلك عبر تشجيع السياحة البيئية، والترويج لاعتماد االتكنولوجيات الجديدة للطاقة الصديقة للبيئة، والمساعدة في تعزيز الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأمين قروض ميسرة طويلة الأمد. وترى الحكومة أن وضع استراتيجية فعالة في هذا الصدد يتطلّب تطويراً في المجالات الإقتصادية الخاصة في مختلف المناطق. كما تقترح الحكومة وضع خطة تهدف إلى الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي لهذه المناطق الريفية. وفي هذا الإطار، تعتبر المنطقة الإقتصادية الخاصة في طرابلس التي اقرت بموجب قانون بداية جيدة تسمح للحكومة بالمضي قدما في تنفيذ الخطة. وبنتيجة ذلك ستتمكّن طرابلس من جذب الموارد التي من شأنها أن تعود بالفائدة على كل شمال لبنان، المصنّف بغالبية مناطقه بالمهمش والفقير خصوصاً تلك القرى فيه المنتشرة على الحدود الشمالية. إلى ذلك سيتم تطوير واحات إقتصادية في مناطق أخرى من لبنان حيث تبرز ضرورة تناول مشكلة الإسكان والسياسة السكنية، إنطلاقاً من الاحصاءات التي تفيد بأن لبنان يحتاج الى حوالي ٢٤ الف وحدة سكنية سنوياً. مما يحتّم على الدولة تقديم مساهمة مباشرة من خلال وضع تسهيلات لإنشاء مجمّعات سكنية في ضواحي بيروت حيث تشهد الأسعار العقارية ارتفاعاً ملحوظاً، وحيث تملك الدولة مشاعات في المناطق يمكن استخدامها. ولهذه الغاية، يمكن تقديم مساهمات في تسهيلات للمقاولين العقاريين بهدف حل هذه المشكلة. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، الى أن القروض السكنية من المصارف تضاعفت خلال العامين الماضيين فيما بلغ مجموع قيمة القروض الموفية للسكن حتى الآن ما يقارب ٩٠٠٠ مليار ليرة لحوالي ٥٨ الف مقترض. كما وجب ان تترافق الإنطلاقة في قطاع الإسكان مع دراسة مشروع قانون الإيجارات الحالي الجاري بحثه في لجنة الادارة والعدل في البرلمان.

٦- الإصلاح المؤسساتي والإداري

٤٨. إن إعادة بناء وتمكين القطاع العام، في مختلف مؤسساته التنفيذية والتنظيمية المسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة، والإشراف وإنفاذ الأطر القانونية والتنظيمية المعدلة، يشكلان عملاً حكومياً بالغ الأهمية. وفي هذا السياق، يعتبر تعزيز ورفع مستوى الجهاز البشري في الإدارات العامة والمؤسسات العامة –الموصوفة بالترهل وبعدم الكفاءة والفعالية - بالإضافة إلى المؤسسات التنظيمية والرقابية الضعيفة والمهمشة من حيث التأثير والفاعلية على حد سواء، شرطاً ضروريا لنجاح أي إصلاح مؤسساتي. وقد أُعدّت "إستراتيجية للإصلاح والتنمية في الإدارة العامة"، تركز على الوزارات والإدارات الأساسية في القطاع الحكومي حيث تجري حالياً مناقشتها من قبل المتخصصين، على أن تطرح للتشاور في وقت قريب على المستوى السياسي الوطني.

كما سيتم في مرحلة لاحقة توسيع نطاق الإصلاح ليشمل جميع مؤسسات القطاع العام. وفي هذا الإطار، تبدو امكانية ترشيق الجهاز الإداري عبر تقليص وإعادة إنتشار الفائض وزيادة الأجور وتحفيز الكفاءات من أجل إيجاد البيئة المؤاتية لتحسين الانتاجية في القطاع العام.

٤٩. تسعى الحكومة الى تنفيذ مشاريع عملية من محور الإصلاح الاداري في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية. وفي هذا الصدد سيتم ما يلي:

(أ) سوف يطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بوابة الحكومة الالكترونية، خلال سنتين، يسمح للمواطنين عبرها بتنفيذ أكثر من مئة معاملة رسمية على شبكة الإنترنت. فيملأ المواطنون طلباتهم على شبكة الإنترنت ويرفقونها بالمستندات اللازمة الممسوحة ضوئيا. على ان يصار الى الاتصال بهم لاحقا لاستلام معاملاتهم كاملة بعد انجازها من قبل الدوائر المختصة. تتشابه اعمال المرحلة الأولى من هذا المشروع مع الآلية المعتمدة من قبل "ليبان بوست" حاليا، غير أن الفارق الوحيد يكمن في التواصل الالكتروني.

(ب) في الوقت نفسه، أعلنت وزارات عدة عن استعدادها لتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين مباشرة وذلك في غضون ستة أشهر وستشمل هذه الخدمات:

- الدفع الإلكتروني: دفع رسوم الجمارك والضرائب مباشرة على شبكة الإنترنت من خلال بوابة الدفع الإلكتروني التي توفرها وزارة المالية. ويتضمّن هذا الإجراء التحويلات المصرفية من البنوك المشاركة. وفي نهاية المطاف، يصبح قبول جميع المدفوعات الحكومية ممكناً من خلال بوابة الدفع الإلكتروني للحكومة الإلكترونية.
- الزمن الحقيقي للسجل التجاري: في العام ٢٠٠٢ تم إنجاز أتمتة السجل التجاري وربط تشغيله بشبكة الانترنت. ومن المتوقع جهوزيته عبر الانترنت في غضون ثلاثة أشهر.
- تسجيل الأراضي: عملت وزارة المالية على أتمتة تسجيل الأراضي (السجل العقاري) بين العامين ١٩٩٦ و ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يصبح السجل العقاري قابلا للاستخدام عبر الإنترنت في غضون ستة أشهر.

(ج) تعتبر أتمتة السجلات الشخصية شرطا مسبقا للحكومة الإلكترونية. وتتطلب جميع المعاملات الحكومية مصادقة من المواطنين، ووزارة الداخلية وحدها هي المسؤولة عن ذلك. وسيتعين على الحكومة صرف سبعة ملايين دولار تقريباً لأتمتة بطاقة الهوية الوطنية، والسجلات الشخصية، والمصادقة من الأشخاص.

(د) وأخيراً، فإن الأتمتة الكاملة لرئاسة مجلس الوزراء ستسمح لواضعي السياسات الوصول إلى ثروة من البيانات تساهم في دعم عملية صنع القرار.

٧- عوامل مساعدة أخرى

٥٠. تشمل هذه العوامل المساعِدة متطلبات مسبقة للإصلاح، مثل تنفيذ المخطط الإحصائي التوجيهي بهدف توفير بيانات إحصائية موثوقة حول الإقتصاد اللبناني، التي سيتم جمعها لاحقا في تقرير "الحسابات القومية".

٥١. وتشمل المبادرات الأخرى ما يلي: تفعيل المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مأسسة محاربة الفساد في الإقتصاد، بناء إطار واضح لإدارة الكوارث والحد من مخاطرها، وتطوير ودعم الأبحاث والتطوير في قطاعات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا حيث لبعض القطاعات في لبنان مزايا تفاضلية قائمة أو محتملة، بالاضافة الى إقرار قانون سلامة الغذاء.

القطاع المعني بالاصلاح

1 - إدارة الدين العام والاصلاح المالي

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة /متوسطة /طويلة)	البيان الوزاري 2011	أولويات الناس (2009)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
الإصلاح المالي والضريبي	طرح مخطط للاصلاح المالي بهدف تحفيز فعالية وعدالة النظام الضريبي، ووضع مشروع قانون شامل للنظام الضريبي	قصيرة	54,55	كلا	قانون	وزارة المالية رئاسة مجلس الوزراء	
إدارة الدين العام	إنشاء وحدة لإدارة الدين العام في وزارة المالية، وتطوير استراتيجية متوسطة الأمد لخفض الدين العام	قصيرة	52, 55	كلا	تطبيق القانون	وزارة المالية	
إعداد الموازنة العامة	تطوير إطار عام لإعداد الموازنة العامة وفقاً لأفضل الممارسات	أنجز	50, 51	كلا	الموازنة	وزارة المالية	
الأملاك العامة	إنشاء مؤسسة لإدارة الأصول والأملاك العامة، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات تشمل جميع الأملاك والأصول الثابتة التي تملكها الحكومة اللبنانية والمؤسسات العامة، بهدف تحسين العائدات وإدارة الأصول الثابتة، وتطوير ميزانية عمومية (balance sheet) للدولة	متوسطة	53	كلا	قانون	وزارة المالية رئاسة مجلس الوزراء	يحتاج الى 150 مليون دولار

2- تطوير القطاع الخاص

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري 2011	أولويات الناس (2009)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
تسهيل التجارة	وضع وتطوير اتفاقيات ثنائية بهدف تسهيل نفاذ الصادرات اللبنانية الى الأسواق الخارجية. إسراع عملية الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية	متوسطة	11, 44, 62, 73	2	تعديل قوانين	وزارة الاقتصاد والتجارة	
	تحويل لبنان الى مركز اقليمي للتجارة، وتعزيز تنافسية المنتجات اللبنانية عالمياً من خلال ترشيد إجراءات الاستيراد والتصدير، إعادة هيكلة الاجراءات والرسوم الجمركية، وإنشاء منطقة تجارة حرة	متوسطة	11, 73		قوانين/ تعديل قوانين	وزارة الاقتصاد والتجارة	
تشجيع الاستثمارات	تفعيل المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) لتقوم بدور فعّال في جلب الاستثمارات إلى لبنان	قصيرة	49	14	تعديل القانون/ مراسيم تطبيقية	إيدال	
تحسين بيئة الأعمال	إصدار القانون حول "الرهونات الواقعة على الأموال المنقولة" (Secured Lending)، وإنشاء سجل موحّد لحقوق الرهونات الواقعة على الأموال المنقولة	قصيرة			قانون	مصرف لبنان، وزارة العدل	
	إقتراح تعديلات على عدة قوانين متعلقة بتسهيل القيام بالأعمال التجارية ومنها قانون التجارة، قوانين الجمارك والضرائب، قانون المنافسة، وقانون المعاملات الالكترونية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقانون العمل	قصيرة	56		قانون	وزارة الاقتصاد والتجارة، اللجان الوزارية المشتركة، اللجنة البرلمانية لإصلاح القوانين	
	مكننة وتحديث السجل التجاري. القيام بمشروع تجريبي لنشر جزء من السجل التجاري في بيروت على شبكة الانترنت	قصيرة				وزارة العدل	
	تحفيز الاستثمار في الشركات المبتكرة من خلال مساهمة الدولة في تمويلها ولا سيما تمويل الشركات الناشئة	قصيرة	49, 72	10,14	قانون	مصرف لبنان وكفالات	يحتاج الى 30 مليون دولار
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص من قبل مجلس النواب	قصيرة	57		قانون	المجلس الأعلى للخصخصة	

القطاع المعني بالاصلاح

3- تطوير البنى التحتية

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري ٢٠١١	أولويات الناس (٢٠٠٩)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
الطاقة	إقرار القانون ٤٦٢ الذي ينص على: (١)إنشاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، (٢) الشراكة بين القطاع العام والخاص، (٣) إنشاء شركة مؤسسة كهرباء لبنان، (٤) مراجعة هيكلة التعرفة	قصيرة	٥٨	٤	تعديل القانون رقم ٤٦٢	وزارة الطاقة والمياه	المطلوب ٤,٥ مليار دولار
	زيادة قدرة ٢٦٠ ميغاوات عبر استئجار الطاقة في المدى القريب لسد العجز الحاصل لمدة ٢-٣ سنوات وذلك لتأهيل و/ أو استبدال المعامل القديمة	كانون الأول ٢٠١٢	٥٨	٤,١	مجلس الوزراء	وزارة الطاقة والمياه	
	زيادة قدرة ٧٠٠ ميغاوات بالسرعة المطلوبة عبر (أولاً) إنشاء معمل قدرة ٤٥٠ ميغاوات على الدارة المختلطة و(ثانياً) ٢٥٠ ميغاوات للمولدات ذات الحركة التبادلية	متوسط	٥٨	٤,١		وزارة الطاقة والمياه	
	تأهيل، صيانة، استبدال أو زيادة قدرة معامل الإنتاج الحالية (الذوق والجية) لزيادة قدرتها الى ٢٤٥ ميغاوات (بتمويل جزئي من الصندوق الكويتي)	متوسط	٥٨	٤,١	قانون	وزارة الطاقة والمياه	
	إنشاء محطة عائمة للغاز الطبيعي السائل (FSRU)	طويلة	٥٨	٤,١		وزارة الطاقة والمياه	
	استكمال حلقة ٢٢٠ ك.ف. في المنصورية	قصيرة	٥٨	٤,٢		وزارة الطاقة والمياه	
	استكمال مركز التحكم الوطني	قصيرة	٥٨	٤,٢		وزارة الطاقة والمياه	
	إنشاء محطات تحويل رئيسية وتدعيم المحطات الحالية وفقاً لخطة مؤسسة كهرباء لبنان	طويلة	٥٨	٤,٢		وزارة الطاقة والمياه	
	تلزيم قطاع التوزيع بمنشآته، العدادات عن بعد ونظام الفوترة	أنجز	٥٨	٤,٣		وزارة الطاقة والمياه	
	إطلاق مشروع إنشاء معامل خضراء بقدرة ٢٥٠٠ ميغاوات	طويلة	٥٨	٤,١	قانون	وزارة الطاقة والمياه، المجلس الأعلى للخصخصة	
	تطبيق برنامج عمل الخطة الوطنية لكفاءة وترشيد الطاقة (NEEAP)	قصيرة			إعتمدها مجلس الوزراء	وزارة الطاقة والمياه	

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري ٢٠١١	أولويات الناس (٢٠٠٩)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
النفط والغاز	إصدار أنظمة وقواعد الأنشطة البترولية	أنجز	٦٠		مجلس الوزراء	وزارة الطاقة والمياه	
	إعداد مسودة اتفاقية الاستكشاف والإنتاج واتفاقية التشغيل المشترك	أنجز	٦٠, ٦١		مجلس الوزراء	وزارة الطاقة والمياه/هيئة النفط	
	الترويج وإعداد التحضيرات وتنفيذ جولة الترخيص	قصيرة	٦٠, ٦١			وزارة الطاقة والمياه/هيئة النفط	
	الاستحصال على معطيات سيزمية جدية للمياه اللبنانية	أنجز	٦٠		مجلس الوزراء	هيئة النفط	
	القيام بالتقييم البيئي الاستراتيجي	أنجز	٦٠		مجلس الوزراء	وزارة الطاقة والمياه/هيئة النفط	
	مراجعة المسائل المالية والضريبية	قصيرة			تعديل قوانين موجودة	مجلس النواب	
النقل	تقديم وإعتماد إستراتجية النقل البري	أنجز	٧٤, ٧٦	٥	قرار من مجلس الوزراء	وزارة الأشغال العامة و النقل	المطلوب ٢ مليار دولار
	إصدار قرار موحد ملزم لتنظيم ومزاولة مهنة النقل العام	قصيرة	٧٦	٥	قرار من مجلس الوزراء	وزارة الأشغال العامة و النقل	
	إطلاق دراسة لتطوير وسائل النقل العام البرية يشمل إعادة تأهيل وإستخدام خطوط سكك الحديد	قصيرة	٧٨	٥	مرسوم وزاري	وزارة الأشغال العامة و النقل	
	إعادة هيكلة المجلس الأعلى للنقل	قصيرة	٧٦, ٧٨		قرار من مجلس الوزراء	وزارة الأشغال العامة والنقل	
	معالجة موضوع عمل هيئة ومصلحة سكك الحديد	متوسطة	٧٦		قرار من مجلس الوزراء	وزارة الأشغال العامة و النقل	
	إعادة هيكلة مديرية الطرق	متوسطة	٧٦	٥	قانون	وزارة الأشغال العامة و النقل	
	تنظيم المواقف للسيارات	قصيرة	٧٧		قانون	وزارة الأشغال العامة والنقل البلديات	
	توفير خطوط ومحطات للحافلات وتأمين التمويل من الموازنة يخصص لموضوع نقل الركاب العام	متوسطة	٧٦		قانون	وزارة الأشغال العامة والنقل	
	تطوير وتوسيع عمل المرافىء البحرية عموماً لجهة نقل البضائع والركاب ولاسيما بين المدن الساحلية للتخفيف من أزمة السير	طويلة	٧٦		قرار من اللجنة الوزارية المكلفة	وزارة الأشغال العامة والنقل	
	إزالة كل المخالفات عن مسار السكك الحديدية بين مدينة بيروت - جونية وبين مدينة بيروت - الدامور	قصيرة	٧٦		قرار من مجلس الوزراء	مجلس الإنماء والإعمار	
	إطلاق خط سكة الحديد بين مدينة طرابلس والحدود اللبنانية -السورية	طويلة	٧٩, ٨٠		قرار من مجلس الوزراء	مجلس الإنماء والإعمار	

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري ٢٠١١	أولويات الناس (٢٠٠٩)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
المياه والصرف الصحي	البدء بتنفيذ استراتيجية قطاع المياه الوطنية (بما في ذلك مياه الصرف الصحي والري)، تتألف من: (١) تحسين إدارة الموارد المائية (مياه، صرف صحي، ري)، (٢) إعادة هيكلة مؤسساتية وتنظيمية لمؤسسات المياه، (٣) تعزيز النشاطات المالية والتجارية لمؤسسات المياه (إعادة هيكلة الرسوم، دعم إشراك القطاع الخاص)، (٤) الاطار القانوني والتنظيمي (إنجاز قانون المياه وغيره)، (٥) البيئة (التغيير المناخي وتداعياته على قطاع المياه، تحسين جودة المياه وحمايتها، تقييم استراتيجي للبيئة)، (٦) المحافظة على المياه وزيادة الوعي.	قصيرة	٧٧	٧,١	إعادة هيكلية وزارة الطاقة والمياه وفقا للقانون ٢٢١، تنشيط لجنة تقييم أداء مؤسسات المياه، ...	وزارة الطاقة والمياه	**المطلوب ١٠ مليار دولار**
	مراجعة الميزانية بهدف تأمين أولوية التمويل لصيانة وإعادة تأهيل شبكات المياه للحد من التسربات	قصيرة	٧٧	٧,٢		وزارة الطاقة والمياه، مجلس الانماء والإعمار، ومؤسسات المياه	
	البدء بتنفيذ مشروع الأولي (مشروع تأمين مياه بيروت الكبرى)، وقد تم تمويله (٢٠٠ مليون دولار من البنك الدولي/ تكلفة اجمالية بقيمة ٣٧٠ مليون دولار)	قصيرة	٥٩			وزارة الطاقة والمياه، مجلس الانماء والإعمار، ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان	
	إنجاز تنفيذ مشروع إمداد الجنوب اللبناني بمياه الليطاني ، وقد تم تمويله (الصندوق العربي والصندوق الكويتي بقيمة ١٨٠ مليون دولار/ تكلفة اجمالية بقيمة ٣٣٠ مليون دولار)	طويلة	٥٩	٧,٤		وزارة الطاقة والمياه، مجلس الانماء والإعمار، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري ٢٠١١	أولويات الناس (٢٠٠٩)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
البيئة	تعديل قانون التحريج، وادارة حرائق الغابات، والمحافظة على الغطاء النباتي.	قصيرة	٥٩	٦,٢	إحياء اللجنة الوزارية، وتطبيق المخطط التوجيهي	وزارة البيئة، وزارة الزراعة	يحتاج الى تحديد
	تعديل وتحديث المخطط التوجيهي لإدارة ومعالجة النفايات الصلبة ومعالجة المطامر غير الشرعية.	قصيرة	٥٩	٦,٥	مراسيم من مجلس الوزراء	وزارة البيئة، مجلس الانماء والإعمار	
	اقتراح خطة لتعزيز المحميات الطبيعية.	قصيرة	٨٩,٩٠,٩٤, ٩٥	٦,٣		وزارة البيئة، وزارة الثقافة	
	تنظيم المقالع، مراقبة الالتزام، واعادة تأهيل المواقع القديمة.	قصيرة	٩٢,٩٣	٦,٤	وقف جميع المقالع غير القانونية	وزارة البيئة، مجلس الإنماء والإعمار	
	تنفيذ المخطط التوجيهي الوطني لإدارة النفايات الصلبة	طويلة					
الاتصالات	صياغة سياسة عامة وسياسة توجيهية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموافقة مجلس الوزراء عليها	قصيرة	٦٣,٦٤	١٠	قرار مجلس الوزراء	وزارة الاتصالات	
	تحديد خارطة طريق لخصخصة قطاع الاتصالات بهدف إصدار سلة من المراسيم التطبيقية والقرارات من قبل مجلس الوزراء لتنفيذ القانون ٢٠٠٢/٤٣١، وإنشاء شركة اتصالات لبنان وتسمية مجلس إدارة جديد للهيئة المنظمة للاتصالات	قصيرة	٦٣	١٠	قرار مجلس الوزراء	وزارة الاتصالات/ مجلس الوزراء	
	اتخاذ التدابير اللازمة (مراجعة الحسابات ، وتعداد وحصر الأصول الثابتة، وتقييم الهيكل التنظيمي، وما إلى ذلك) لشركتي الخليوي وباقي مزودي خدمات الاتصالات وذلك لإخضاعها ضمن السياسة الجديدة	متوسطة	٦٣	١٠		وزارة الاتصالات	المطلوب ١ مليار دولار*
	إعادة هيكلة الموارد البشرية في أوجيرو ووزارة الاتصالات	متوسطة	٦٤	١٠	قرار مجلس الوزراء	وزارة الاتصالات	
	إكمال شبكة الألياف البصرية الوطنية خلال عام ٢٠١٢	قصيرة	٦٥,٦٦	١٠		وزارة الاتصالات	١٠٠ مليون دولار، تم دفعها

* *غير مبني على دراسة جدوى*

القطاع المعني بالاصلاح

4- التنمية البشرية

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري 2011	أولويات الناس (2009)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
الاصلاح في قطاع الصحة	الموافقة على خطة التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين	قصيرة	25,26,86	كلا	قانون	وزارة الصحة العامة، وزارة العمل، صندوق الضمان	يحتاج الى 1 مليار دولار
	اعادة النظر في نظم التعاقد بهدف تحسين وتطوير الخدمات الاستشفائية الحكومية، من خلال تقييم تقديم الخدمات في القطاع الخاص ضمن نظام الإعتماد (accreditation) لوزارة الصحة العامة	متوسطة	27,28	كلا	اتفاقات تعاقدية مع القطاع الخاص	وزارة الصحة العامة	
	اقتراح السبل الابلة الى ايجاد توازن مالي في فرع المرض والامومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	طويلة	87,88	نعم	لجنة وزارية	وزارة العمل، رئاسة مجلس الوزراء	
الحد من الفقر	تخصيص الموازنة المطلوبة لتمويل سلة التقديمات الاجتماعية للعائلات المستفيدة في اطار البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقرا، وتطوير خطة لإخراجهم من دائرة الفقر وذلك من خلال بناء القدرات والكفاءات اللازمة لدخول سوق العمل	أنجز	24	نعم	لجنة وزارية	رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الشؤون الاجتماعية	يحتاج الى 28 مليون دولار
الاصلاح في نظام نهاية الخدمة	انجاز مسودة اقتراح القانون حول التقاعد وضمان الشيخوخة والحماية الاجتماعية لموظفي القطاع الخاص وتحسين إدارة أموال صندوق الضمان الاجتماعي	طويلة	88	نعم	إصدار القانون	وزارة العمل	
التعليم	اطلاق البرنامج التربوي الموسع لمرحلة الطفولة المبكرة مع تركيز خاص على إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	قصيرة	25	كلا		وزارة التربية والتعليم العالي	لم يحدد بعد
	إصدار قانون حول التطوير المهني ومؤهلات المعلمين، وتطبيق الاجراءات الآيلة الى دعم الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم (الأساسي، العالي، والمهني)، بما في ذلك وضع آلية للرصد والتقييم	متوسطة	36,39	كلا	قانون	وزارة التربية والتعليم العالي	
	تطوير وإقرار خطة وطنية للتعليم المهني	طويلة	36,37,39	كلا		وزارة التربية والتعليم العالي	
	وضع إطار وطني لتأهيل الشهادات المهنية في سبيل تنظيم المهن	طويلة	36,37	كلا	قانون	وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، وزارة الاقتصاد والتجارة	
	تعيين مجلس عمداء جديد ودعم موازنة الجامعة اللبنانية	متوسطة	38	كلا		وزارة التربية والتعليم العالي	
شؤون المرأة	البدء بتطبيق الاستراتيجية الوطنية لقضايا المرأة، مع المبادرة بتطبيق مشاريع الجندرة	قصيرة		كلا	قرار مجلس الوزراء	الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية	
الشباب	بدء تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب، وتمرير القانون لمساعدة الشباب في الدخول إلى سوق العمل (مبادرة أول عمل للشباب)	قصيرة	46	كلا	قانون	وزارة الشباب والرياضة، وزارة العمل	

القطاع المعني بالاصلاح

5- التنمية المناطقية والمحلية

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري 2011	أولويات الناس (2009)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
التنمية المناطقية	إقامة مجمعات صناعية و مدن صناعية لتصنيع منتجات زراعية مطلوبة من قبل الأسواق العالمية	طويلة	62,70,72,73	كلا	قانون	يحدد لاحقاً	المطلوب 300 مليون دولار
	تطوير دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم مشروع قانون لإنشاء واحات اقتصادية في أربعة مناطق لبنانية وتنفيذ مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة لمدينة طرابلس (TSEZ)	طويلة	70	كلا	قانون	يحدد لاحقاً	
تطوير البلديات	تحديث قانون البلديات وتطويره ليتكيّف مع قانون اللامركزية المقترح	طويلة	22	كلا	قانون	يحدد لاحقاً	
	وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية دعم التنمية المحلية عن طريق التمويل البلدي للمشاريع المحلية، وإعادة النظر بدور "الصندوق البلدي المستقل"، (الهيكل المؤسسي والمالي، التوظيف، الأدوات، ...) بهدف تحقيق الاستخدام الامثل للايرادات البلدية وخلق آلية جديدة للتمويل.	قصيرة	22	كلا	لجنة وزارية	وزارة الداخلية والبلديات، وزارة المالية، مصرف لبنان، مجلس الانماء والإعمار، رئاسة مجلس الوزراء	المطلوب 100 مليون دولار
الإسكان	تقدمة حلول مستدامة لتفادي تفاقم مشكلة الإسكان وإنجاز قانون عادل للإيجارات	طويلة		كلا	قانون	المؤسسة العامة للإسكان	

القطاع المعني بالاصلاح

6- الاصلاح المؤسساتي والاداري

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري 2011	أولويات الناس (2009)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
الحكومة الالكترونية	إطلاق بوابة الحكومة الالكترونية بهدف تحسين الحوكمة الشفافية والأداء في العمل الحكومي	متوسطة	33	3	قرار مجلس الوزراء	مكتب وزير الدولة للتنمية الادارية	جهات مانحة
	إطلاق مشروع مكننة الأحوال الشخصية	متوسطة	33	3	قرار مجلس الوزراء	وزارة الداخلية والبلديات	المطلوب 30 مليون دولار
	إطلاق مكننة رئاسة مجلس الوزراء	قصيرة	33	3		رئاسة مجلس الوزراء	المطلوب 10 مليون دولار
	نشر السجل التجاري والسجل العقاري على شبكة الانترنت وإنشاء بوابة الدفع الالكتروني مع وزارة المالية	قصيرة	33	3		وزارة العدل، وزارة المالية	جهات مانحة
إصلاح الخدمة المدنية	تطوير مخطط متوسط الى طويل الأمد لإعادة هيكلة وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة	طويلة	12,29,30,34	كلا		مجلس الخدمة المدنية	
مكافحة الفساد	التأكد من تنفيذ لبنان لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال إصدار قوانين جديدة وتطبيق القوانين الصادرة	قصيرة	31			مكتب وزير الدولة للتنمية الادارية، رئاسة مجلس الوزراء، لجنة تقنية	

7- قضايا أخرى

المحور	البنود/ الانجازات المطلوبة	مدة العمل (قصيرة/ متوسطة/ طويلة)	البيان الوزاري 2011	أولويات الناس (2009)	العمل المؤسساتي المطلوب	الجهة الحكومية المسؤولة	التمويل
عوامل لتمكين تحقيق الإصلاح	تنفيذ المخطط الرئيسي للإحصاء	قصيرة		كلا	قانون	إدارة الاحصاء المركزي	
	تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي	قصيرة		كلا		رئاسة مجلس الوزراء	
	تفعيل لجنة المؤشر ومجلس الأسعار وإدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	قصيرة		كلا		وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة العمل، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	
ادارة الكوارث	إنجاز المخطط للحد من مخاطر الكوارث وإنشاء وحدة لإدارته	متوسطة		كلا	قانون	رئاسة مجلس الوزراء	
سلامة الغذاء	إصدار قانون سلامة الغذاء	قصيرة		كلا	لجنة وزارية + لجنة نيابية	رئاسة مجلس الوزراء، وزارات الزراعة، والصناعة، والسياحة	
السياحة الدينية والثقافية	تطوير قاعدة معلومات وخريطة حول السياحة الثقافية الدينية، وخطة عمل لتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص والجهات المانحة	قصيرة	43	كلا		رئاسة مجلس الوزراء	

عنوان تفسيري		
مدة العمل - الفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق النتائج المرجوة	قصيرة	خلال سنة
	متوسطة	ما بين سنة و3 سنوات
	طويلة	أكثر من 3 سنوات
البيان الوزاري		رقم المادة في الجدول المرفق بالبيان الوزاري للحكومة الحالية
أولويات الناس (2009)		رقم المادة في تقرير أولويات المواطنين الذي أعدته شركة Booz
العمل المؤسساتي المطلوب	IMC	لجنة وزارية مشتركة
	قانون/ Law	إصدار قانون جديد
	COM	قرار مجلس الوزراء
	PC	لجنة برلمانية
الجهة الحكومية المسؤولة		اسم الجهة الأساسية المعنية بالتنفيذ
التمويل		إذا ما يحتاج التنفيذ الى تمويل كبير من الموازنة العامة. مبادرات للتمويل من الهبات ولا تحتاج الى اعتمادات من الموازنة العامة.